التشريع العمراني UED1/ الأستاذ: صالح لعريبي/ السنة الجامعية 2023-2024

معهد تسيير التقنيات الحضرية . قسم الهندسة الحضرية.

مقياس التشريع العمراني. السنة الأولى قاعدة مشتركة.

السداسي الأول . المعامل 01. الرصيد :02 . الحجم الساعي الأسبوعي: 5.25 سا

صالح لعريبي

salah.laribi@univ-msila.dz

السنة الجامعية 2023- 2024

الفئة المستهدفة للمقياس والهدف منه: مطبوعات موجهة للسنة الأولى قاعدة مشتركة بمعهد تسيير التقنيات الحضرية بالمسيلة

عنوان المحاضرة: التشريع البيئي.

المكتسبات القبلية:

ما هي المكاسب التي يمكن أن نجنيها من حماية البيئة؟

كيف نكون فاعلا في الحفاظ على البيئة ، ونقنع الآخرين للاهتمام بها؟

عناصر المحاضرة:

الهدف من المحاضرة.

- مقدمة.
- تعريف قانون البيئة.
- لمحة تاريخية عن حماية البيئة.
- أسباب تنامي الوعي البيئي.
- موقف الجزائر ودول العالم الثالث من قانون البيئة(مؤتمر ستوكهولم).
- مراحل قانون البيئة في الجزائر.
- عدم استقرار وزارة البيئة دليل على عدم الاهتمام بالبيئة في الجزائر.
- أهم القوانين المتعلقة بالبيئة.
- أهم المخططات البيئية ومنجزاتها الميدانية.
- آليات حماية البيئة في الجزائر،
- المشاكل البيئية في الجزائر.
- اقتراحات وتوصيات.
- خلاصة.
- المراجع.

الهدف من المحاضرة:

تهدف محاضرة التشريع البيئي إلى لفت أنظار الطلبة لأهمية حماية البيئة في الجزائر التي لا ترقى إلى مستوى الحماية الحقيقية للبيئة ، سواء من طرف الدولة أو الولاية أو البلدية أو على المستوى الشخصي (المواطن) أو أصحاب المؤسسات الاقتصادية لاسيما الصناعية منها ، فرغم أسطول القوانين وتنظيم الملتقيات واستغلال وسائل الإعلام في التوعية والتحسيس لم تأت ثمارها بعد.

لذا على الطالب أن يحاول البحث عن موضع الخلل ومعرفة أسبابه والبحث عن حلول عملية تخص الجزائر وظروفها.

مقدمة:

إن قانون البيئة في الجزائر جاء متأخرا نسبيا لكونها كانت مستعمرة، ولكنها حاولت أن تتدارك الوضع من خلال أسطول من القوانين بدء بقوانين المستعمر الفرنسي وبعدها القوانين الجزائرية سواء الدولية منها كالمتعلق بالملاحة البحرية متمثلا في قانون حماية الساحل ومن التلوث البحري، والوطنية منها والمحلية فيما يتعلق بحماية المجاري المائية والمياه الجوفية، والتلوث الهوائي والتلوث بالفضلات الصلبة الحضرية، بالإضافة إلى التلوث البصري والسمعي ، والاهتمام بالمساحات الخضراء بالمسكن وفي الحدائق. تم تعزز قانون البيئة بعد ظهور التنمية المستدامة مكان التنمية التقليدية والتي أعطت مكانة للبيئة أمام العنصرين الاقتصادي والاجتماعي.

تعريف التشريع البيئي:

يعتبر قانون البيئة أحد فروع القانون الدولي العام الذي يهتم بحماية البيئة بمختلف جوانبها ، ويقصد به القانون الذي يعنى او يختص بالبيئة بهدف المحافظة عليها وحمايتها . ووفقا للمفهوم الحديث او المعاصر الذي لا يقتصر على البيئة الطبيعية بل يشتمل أيضا على البيئة الاصطناعية، فهو يهتم بكل الأخطار الكبرى منها والصغرى التي تهدد البيئة والإنسان.

لمحة تاريخية عن حماية البيئة:

أصبحت مشاكل البيئة تحوز على أهمية بالغة على المستويين الدولي والداخلي، انشغلت بها جميع الدول وانعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات المحلية والدولية. كانت البداية من مؤتمر **"استوكهلم" المنعقد سنة 1972 تحت شعار (أرض واحدة)** الذي شكل نقطة تحول هامة على صعيد الاهتمام بالمسائل البيئية . **لتتوالى بعد ذلك المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة عموما أو حماية أحد عناصرها** أو مشتملاتها، **وصولا إلى تاريخ مرجعي آخر هو مؤتمر "قمة الأرض" بريوديجانيرو سنة 1992** عشرون سنة بعد مؤتمر استوكهلم، تم عقده للتأكيد على ضرورة حماية البيئة، وقد كان لهذا المؤتمر الصدى البالغ، حيث صدرت في نفس السنة العديد من الاتفاقيات الدولية التي كرست المبادئ التي تبناها إعلان ريو .. لكن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان لم تتناول البيئة أو الحق في بيئة مناسبة ولائقة كحق من حقوق الإنسان بصورة مستقلة، **لأن إسقاط البعد البيئي لهذه الحقوق قد يهدرها أو يؤدي إلى تعطيلها عن أداء غاياتها وأغراضها المحددة لها. تم اللجوء إلى الحماية غير المباشرة للبيئة نظرا لكون هذا الحق لازال قيد التكوين.** أما الاعتراف القانوني بالحق في

البيئة المناسبة في الاتفاقيات الدولية النافذة أو القانون الدولي الوضعي فقد انحصر بعدد من اتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية في الغالب،

أسباب تنامي الوعي البيئي :

بدأ الوعي الإيكولوجي البيئي مع نهاية الستينيات من القرن الماضي، نتيجة لعدة أسباب، فمن جهة تزايد عدد العلماء الذين حاولوا تحذير الرأي العام العالمي ولفت انتباهه إلى الاندثار المستمر والمتسارع للبيئة، ومن جهة أخرى ساهم التقرير المشهور لنادي روما "Clube Rome" الذي تحدث عن نفاذ ونضوب الموارد الطبيعية خلال مدة زمنية قصيرة، في تغذية الوعي البيئي .

من أهم الأصعدة والمستويات التي تبلور فيها الوعي البيئي، هو الإطار القانوني والتنظيمي لحماية البيئة، الذي يرسم ملامح السياسة البيئية التي تترجم في شكل حزمة من الإجراءات والتدابير القانونية تهدف إلى حماية وتحسين البيئة. هذه المجموعة من التدابير يطلق عليها "قانون البيئة الدولي أو الداخلي".

موقف الجزائر ودول العالم الثالث من حماية البيئة:

جاء موقف دول العلم الثالث مناوئا للطرح الغربي لموضوع حماية البيئة بعد مؤتمر ستوكهولم (5-16جوان 1972) ، لذا اعتبرت الدول النامية الانشغال البيئي مسألة ثانوية ،تجدد موقف دول العلم الثالث الرافض للطرح الغربي لحماية البيئة ، من خلال قمة الجزائر (دول عدم الانحياز ، المنعقدة من 5إلى 9سبتمبر 1973) ،حيث أشارت اتفاقية الجزائر لدول عدم الانحياز في محورها المتعلق بالبيئة ،بأن هذه الدول غير مستعدة لإدراج الانشغال البيئي ضمن الخيارات الاقتصادية.

مراحل قانون البيئة في الجزائر:

حسب أحد الباحثين فقد مر التشريع البيئي بالجزائر بمرحلتين:

- **الفترة الاستعمارية :**

يمكن القول أن القوانين التي طبقتها فرنسا في الجزائر خلال هذه الفترة في المجال البيئي، لعبت الدور الكبير في نهب و استنزاف الموارد البيئية و تقليصها، كما عرفت جملة من القوانين الجائرة في إطار ما عرف بسياسة الأرض المحروقة ،

- **مرحلة الاستقلال:** في البداية أهمل الجانب البيئي نتيجة انشغال الجزائر بمجالات أخرى(كالتصنيع، السكن، ...الخ)، إلا أن بوادر الاهتمام بدأت تتضح معالمها مع تزايد الاهتمام العالمي بالبيئة، و تجسد ذلك فعليا في شكل مؤسسات خصت عدة مجالات

عدم استقرار الإدارة البيئية دليل على عدم الاهتمام بالبيئة:

- **الإدارة البيئية المركزية قبل قانون 83- 03:**

ومنها:

اللجنة الوطنية للبيئة: أنشئت بموجب المرسوم 74-156

وزارة الري واستصلاح الأراضي .

كتابة الدولة للغابات و التشجير
كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي .
الإدارة البيئية المركزية بعد قانون 83-03:

صدر **قانون 83-03المتعلق بحماية البيئة** ليحدد الإطار القانوني للسياسة الوطنية لحماية البيئة، كما اعتبر هذا القانون أن حماية الطبيعة و الحفاظ على فصائل الحيوان والنبات و الإبقاء على التوازنات البيولوجية ،و المحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها تعد أعمالا ذات مصلحة وطنية.

إلحاق البيئة بوزارة الري و البيئة والغابات.
إلحاق البيئة بوزارة البحث و التكنولوجيا: من خلال المرسوم90-392
إلحاق البيئة بوزارة التربية
إلحاق البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية و البيئة و الإصلاح الإداري.
إنشاء كتابة الدولة للبيئة.
إلحاقها بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

ولا تزال وزارة البيئة تنتقل من وزارة لأخرى إلى اليوم ، وهذا دليل أن حماية البيئة بالجزائر ليست من أولويات الدولة ، فما بالك بالمواطن.

أنواع القوانين البيئية:

أهم القوانين البيئية في الجزائر:

- قانون 83-03 المؤرخ في 05-02-1983 والمتعلق بحماية البيئة الصادر بتاريخ 08-02-1983 ، ج ر رقم 06.
- قانون 90-29 المؤرخ في 01- 12- 1990. المعدل والمتمم .
- -القانون 03-10مؤرخ في 19يوليو 2003يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر 43.
- قانون 04-20 مؤرخ في 25-12-2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية، العدد 84.
- قانون 06-06 مؤرخ في 20-02-2006 متضمن القانون التوجيهي للمدينة صادرة بتاريخ 12-03-2006 ، ج ر، عدد 15.
- قانون 07-06 مؤرخ 07-10-2007 متعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها صادرة بتاريخ 13-06-2007 ، ج ر، عدد 31.

.

أهم مشاكل البيئة في الجزائر:

هناك العديد من المشاكل البيئية في الجزائر ، فهناك بعضها لا تختلف عن باقي دول العالم وهناك بعض المشاكل البيئية الخاصة:

- مشاكل التلوث الناتج عن المصانع التي لا تلتزم بمعايير الانبعاثات.
- مشاكل التلوث الناجمة عن الأخطار الطبيعية (الفياضانات والزلازل...).
- مشاكل التلوث الهوائي الناتج عن وسائل النقل (رغم التخلي عن البنزين العادي والممتاز)
- مشكل التلوث الناتج عن حرق الغابات والتدفئة المنزلية.
- مشكل تلوث البحار والمجاري المائية.

- مشكل تلوث المياه الجوفية.

آليات حماية البيئة في الجزائر:

اعتمدت الجزائر على العديد من الآليات لحماية البيئة وهي:

1- المكانيزمات المؤسساتية المركزية : مثل استحداث العديد من الهيئات والمؤسسات مثل:

- المفتشية العامة للبيئة،
- المرصد والوطني للبيئة والتنمية المستدامة
- الوكالة الوطنية للنفايات
- المحافظة الوطنية للساحل
- الوكالة الوطنية للجيولوجيا و المراقبة المنجمية

2- المكانيزمات المؤسساتية المحلية : من أهمها نذكر:

- المجلس الشعبي الولائي
- الوالي
- رئيس المجلس الشعبي البلدي ،
- البلدية،

3- المخططات البيئية ومنجزاتها الميدانية:

- المخطط الوطني للمياه
- المخطط الوطني لتسيير النفايات الصلبة.

4- الآليات التمويلية:

الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث:

الصندوق الوطني لحماية الساحل و المناطق الشاطئية:

الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة

الصندوق الوطني للطاقات المتجددة:

الصندوق الوطني للمياه الصالحة للشرب:

-التحفيزات:

- الإعفاءات الضريبية والجبائية،
- عقود النجاعة البيئية: أداة حديثة تضمن مساهمة أكبر للملوثين في تنفيذ السياسة البيئية بسبب الامتثال الطوعي للقواعد التنظيمية البيئية ، مقابل استفادتهم من إعانات وامتيازات مختلفة تقدمها الدولة

اقتراحات وتوصيات :

من أجل رفع كفاءة حماية البيئة في الجزائر يتطلب:

- التركيز على التحسيس والتوعية للمواطنين والمؤسسات باستمرار قبل البدء في تطبيق المخالفات ،

- إعادة النظر في قيمة المخالفات والغرامات كونها لم تؤت تمارها (باقتراح رفع قيمتها إلى أقصى ما يمكن مع النظر في الظروف المسببة)،
- توفير بدائل للفقراء حتى لا يضطر بهم الحال لتصرفات مشينة للبيئة.

الخلاصة :

يقال بأن النوايا الحسنة لا تكفي ولا بد من نصوص قانونية ملزمة.
لم تنل حماية البيئة الموافقة في الجزائر في البداية من قبل السلطات العليا للبلاد لاهتمامها بمسائل التنمية وظن منها أن حماية البيئة ستؤدي إلى عرقلة تطورها ، ثم نمى الوعي البيئي على الصعيد العالمي منها في الجزائر ؛ وعلى الرغم من المجهودات المبذولة ومنها القوانين ذات الصلة بحماية البيئة غير أن حماية البيئة لم تأت ثمارها بعد لا من طرف السلطات المركزية أو المحلية او من طرف المواطنين، لذا يجب الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال بحيث أصبحت حماية البيئة استثمارا واعدا وليس معيقا للتنمية ، مع التطبيق الصارم للقوانين ولا سيما العقوبات والتحفيزات.

المراجع:

1- حسونة عبد الغني: الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال، تحت إشراف د. مفتاح عبد الجليل، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013.
2- د أحمد عبد الوهاب عبد الجواد التشريعات البيئية.
3- بن أحمد عبد المنعم: الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، دكتوراه في القانون العام.2009.
4- مدين أمال: المنشآت المصنفة لحماية البيئة دراسة مقارنة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الحقوق - تخصص قانون عام ، تحت إشراف أ. د. دايم بلقاسم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر ، 2013. ص2-4.